ورقة عمل

*نحو شراكة مجتمعية فعالة*

*في تدعيم قضايا الإصلاح التربوي*

***في الوطن العربي***

استهدفت هذه الورقة تفعيل مفهوم الشراكة بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية لتدعيم قضايا تربوية محددة هي التنمية الثقافية والمهنية وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد المجتمع العربي، إلى جانب تحديد الإسهامات المطلوبة من هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في ترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي. وهناك مجموعة من التوصيات تراها ورقة العمل الحالية هامة لتعميق مفهوم هذه الشراكة المجتمعية في تدعيم القضايا التربوية المطروحة في الدول العربية وهي:

* بناء الثقة بين الأحزاب السياسية الحاكمة في بلدان الوطن العربي وبقية الأحزاب السياسية العربية وكافة الشركاء في عمليات التنمية، وعلى الأخص النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ترشيد الإنفاق في مجال التعليم في مجتمع الأمة في الوطن العربي وذلك من خلال مجموعة من الممارسات والمبادئ التعاونية من جانب كل طرف لتعزيز الثقة في الطرف الآخر، وعلى الأخص في مجموعة برامج تشاركيه من أجل تنمية الثقافة السياسية ومقاومة ثقافة الفقر وتجويد الثقافة البيئية وتنمية الثقافة السكانية وتجويد الثقافة الترويحية بين أفراد المجتمع العربة عامة وأعضاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي بوجه خاص.
* نشر ثقافة النظافة في وجدان الناس في المدن والقرى العربية، ويجب أن تقوم هذه الثقافة على التكامل والتعاون بين الإدارات الحكومية والمواطنين وأصحاب المصانع والورش والمدارس والقطاعات الخيرية في البلاد العربية. ويجب أن تتبنى أجهزة الحكم المحلى المنتشرة في جميع الأماكن في الوطن العربي شعار "أحبوا نظافة بلدكم" والحب هنا لا يكون بالطبل والزمر والرقص، إنما الحب هنا بألا نلوث مدننا وقرانا وأحيائنا الشعبية في مجتمعاتنا العربية .
* تنمية عوامل الالتزام بين أعضاء هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في الوطن العربي في الممارسة العملية وفي العلاقات الاجتماعية والتي يتبلور من خلالها "مجتمع أمة عربية ملتزمة"، وتنمية عوامل الالتزام بين أفراد هذه الكيانات تؤدى بالضرورة إلى وجود تلك الأمة الملتزمة، وأفرادها الملتزمين بحقوقهم وواجباتهم، وفي هذا المجال ينبغي أن تتبنى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية مجموعة مبادئ تتمحور حول تنمية الحرية المسئولة وإرساء مبادئ العمل التعاوني مع تحقيق الانضباط والدقة في العمل وتنمية جوانب الانتماء لدى أفراد المجتمع العربي، ولدى الأعضاء بهذه التنظيمات المجتمعية والمهنية بالمجتمع العربي. ويا حبذا لو حدثت شراكة بين هذه التنظيمات من أجل تدعيم وتنمية هذه العوامل التي تحقق الالتزام المجتمعي في الوطن العربي.
* الدعوة إلى تنشيط أدوار الوقف في تدعيم القضايا التربوية المعاصرة من خلال قيام الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي بنشر الوعي بين أفرادها والمنتمين بالعضوية إليها عن الحاجة إلى العمل الوقفي في مجال التعليم، فالوقف لا يقتصر على بناء المساجد فقط، بل يلزم أن يدخل هذا الوقف إلى المجال الثقافي والتعليمي. ولتحقيق هذا الوعي لابد من شراكة مجتمعية تعتمد الإكثار من الندوات والمؤتمرات والنشرات والمطبوعات بين أفراد المجتمع العربي، وعلى نطاق واسع فيه. ويجب أن تقوم الحكومات العربية بتشجيع العرب على إحياء دور الوقف من خلال تبنى الرؤى الشرعية في أعمال الوقف، فالمطلوب قانون عصري يوضح أحكام الوقف وكيفية إدارته ومراقبة العاملين فيه والقائمين عليه، مما يعطى صورة واضحة أمام من يرغب في الإسهام في أعمال الوقف، ويطمئن من خلالها على أموال المؤسسة الوقفية التي أودع أمواله فيها. وهنا يجب الدعوة والمناداة بضرورة تهيئة الإطار الفقهي والقانوني من أجل توسيع مفهوم الوقف ليشمل إمكانية استحداث صيغ جديدة للوقف منها التشجيع على وقف الحقوق المعنوية مثل حق تأليف الكتب المدرسية وشراء أجهزة الكمبيوتر وجعلها وقفاً لله تعالى بالمدارس، إلى جانب تشجيع الوقف المؤقت، كأن يجعل الفرد أجهزة تعليمية وقفاً للمدارس لوقت محدد، ثم يستردها إلى جانب صناديق التبرعات الوقفية لغرض محدد مثل إنشاء مدارس بالأحياء والقرى والمدن التي في حاجة لمثل هذه المدارس، وهي أفكار تجعل جميع أفراد المجتمع العربي بكافة مستوياتهم يشاركون في الوقف، ومن ثم لا يصبح مفهوم الوقف محدوداً وقاصراً على فئة مجتمعية معينة في الوطن العربي.
* تدوير السلطة بمجالس إدارات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية وأمانات الأحزاب السياسية وتجديد القيادات في مختلف البلدان العربية من أجل أن يتعود الجميع على التحول نحو الديمقراطية المنشودة. فالتحول المنشود نحو إرساء تداول السلطة في أعلى مستوياتها لن يتأتى إلا إذا سادت الثقافة المدنية وقيم العمل الجماعي وروح الفريق المجتمعي، كما أن تدوير السلطة في قمة مستوياتها يستلزم نضج ووعى الجماهير- جماهير الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في البلاد العربية والتزامها بقضايا الوطن العربي وحقوق مواطنيه، ويجب أن نبدأ بتدوير السلطات من أنفسنا قبل أن يداهمنا خطر التدخل الخارجي مطالباً به ومتذرعاً بأهميته لتحقيق التنمية الإنسانية ومبادئ الديمقراطية. وينبغي التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا الغربية قد مارست أسلوب تغيير حكام بعض الدول النامية، ولها تجارب سابقة في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى تحت مظلة تحقيق التنمية في الصحة والتعليم والسياسة. وتجارب هذه الدول الغربية مع مجتمعات أوربا الشرقية وغيرها من الدول النامية ماثلة – أو يجب أن تكون حاضرة- أمام أعين السياسيين العرب (تجارب تفتيت الاتحاد السوفيتي سابقاً، وخلع شاوشيسكو برومانيا، وهونيكر بألمانيا الشرقية سابقاً، إلى جانب خلع ماركوس عن الحكم في الفلبين، وسوهارتو بأندونيسيا، وغيرهم كثير، وأخيراً ما حدث بصدد الاحتلال الأمريكي البريطاني لدولة العراق العربية الشقيقة ودخول اليهود وتسللهم إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها)، فماذا ننتظر حتى نتحول إلى ممارسة الديمقراطية وتداول السلطة في أعلى مستوياتها في شتى بلاد الوطن العربي؟!.

***إن مصر وبقية البلدان العربية الشقيقة تستحق أكثر من مجرد عبور الأزمات والمشكلات بأقل قدر من الخسائر، إنها تستحق فكراً جديداً يقودها بحسم وجرأة إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وكل ذلك لن يتحقق إلا إذا اجتمع الفكر الجديد مع الجرأة، والحسم في التعامل مع القضايا المطروحة، والإيمان الكامل بالرؤية والاستعداد التام لمواصلة العمل الجاد، والابتعاد عن المظهرية والتمثيل في مواجهة المشكلات المصيرية، إن التظاهر بحلول ليست واقعية لمشكلات عصرية تجعلنا نتخلف أكثر وأكثر،ونظهر في عيون الآخرين بالمجتمعات المتخلفة.***

***إن الخطوات العملية أو التطبيقية والقرارات التنفيذية التي سوف تتخذ من أجل ترجمة شعار العمل الجاد إلى خطط وتطبيق هذه الخطط، وتنفيذها في تنسيق متكامل، مع كافة أطراف الشراكة المجتمعية هي التي تحقق نهضة المجتمع العربي، وتلبى طموحات وتطلعات شعوبها العربية، وتجعل مصر باستمرار قلب العالم العربي وقاطرته الحقيقية. فالعالم العربي ينتظر من مصر دائماً المبادرة بالفعل وقيادة العمل.كما تحتاج المجتمعات العربية دائماً إلى تجديد دمائها لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاستمرار مسيرة التقدم، وعندما تتجدد الدماء في شرايين المجتمع العربي يصبح أكثر قدرة على مواجهة المشكلات والأعباء مهما يكن حجمها، كما أن ذلك هو الضمان الوحيد لعلاج الأخطاء وتصحيح المسار، وبقدر ما استطاعت المجتمعات العربية على تجديد دمائها، بقدر ما وصلت إلى تحقيق التوازن والثقة في سلوكيات الناس جيلا بعد جيل. ولقد كانت الدول العربية حريصة دائماً على تجديد دمائها، ومن هنا كان تتابع الأجيال في تحمل مسئولياتها عبر الزمن، ولم يكن رصيد الوطن العربي الحضاري والإنساني إلا انعكاساً لهذا التراكم في الأدوار والمسئوليات، فالوطن العربي بطبيعته مسالم، ويميل إلى الاستقرار، حتى أن التغيرات الثقافية فيه تسير ببطء شديد،***

***وربما كان هذا نتيجة طبيعية للظروف المناخية والجغرافية والحياتية للشعب العربي، فالحياة في الوطن العربي تعتمد منذ بدء التاريخ على مياه النيل والفرات ودجلة والأمطار الموسمية وغيرها، ومع جريان المياه كان تسليم الأدوار للبشر، وتسليم الفصول في الطبيعة وتسليم مواسم الإنتاج والحصاد، ومع هذا كله كان تراكم الطمي الذي يجئ كل عام وفي كل مرة يحمل وجهاً جديداً وحياة جديدة، وقبل هذه خصوبة جديدة، ولا يمكن أن يتحقق التراكم الحضاري إلا من خلال تواصل مسيرة الأدوار والمسئوليات في حياة البشر، ولعل ذلك كان السبب الرئيسي في أشكال الحضارة العربية في عصورها المختلفة، ففي مصر القديمة مثلاً كان نظام الأسر بحيث كانت كل أسرة صاحبة دور وتاريخ.. وحتى في عصور الانهيار الحضاري لم تفقد مصر خصوصيتها في قدرتها دائما على أن تحافظ على هويتها الثقافية والحضاري العربية***

***ومن هنا فإن الأمر الخطير الآن أن البلاد العربية تواجه أزمة ثقة بين الأجيال، وهذا لا ينطبق على جانب واحد من جوانب حياتنا ولكنه يكاد يغطى كل الجوانب، إذا ذهبت إلى إدارة حكومية سوف تكتشف أنها ترهلت وأن هناك مديرا واحدا يجلس فوق أنفاس الشباب منذ سنوات بعيدة ولا يسمح بظهور واحد غيره.. وترى تحت أقدام هذا المدير* *آلاف الشباب الذين لم يحصل أحد منهم على فرصته، وهناك خطورة أشد خطراً من تحكم الجيل الأكبر في مقدرات الشباب وطموحاتهم، وهي ظاهرة توارث المهن وسد منافذ الحراك الاجتماعي بين الشباب، وقد وصل هذا المرض الاجتماعي إلى كافة المؤسسات المجتمعية العربية، وتسرب إلى المؤسسات التعليمية المختلفة. وقد أصبح شائعاً تمركز المناصب الجامعية المتعددة في يد واحدة، ورغم وجود العديد من الدرجات العلمية على مستوى الأساتذة نجد كليات جامعية عديدة خالية من وظائف إدارية كثيرة.***

***ومع سوء التقدير وسوء الإدارة وسوء التقييم تجد هؤلاء الشباب وقد كبروا قبل الأوان برغم تعدد أجيالهم وأعمارهم، وتكتشف أن هذا المدير لم يغير شيئاً في فكره وأنه لم يقرأ كتاباً أو بحثاً في تخصصه منذ جلس على كرسي الإدارة، وتكون النتيجة كما نرى ونسمع المزيد من المشكلات، والمزيد من الأخطاء والمزيد من التكدس البشرى والإنساني في كل مواقع العمل دون حلم أو تطوير أو تواصل بين الأجيال في مختلف المؤسسات المجتمعية في الوطن العربي.***

***ولم يكن ذلك مقصورا فقط على الجهاز الإداري ولكن هناك مجالات كثيرة في الوطن العربي أصابتها الشيخوخة لأنها لم تغير دماءها منذ زمن بعيد، حتى في الجامعات، وفي لجانها العلمية الدائمة التي تتحكم في صيرورة البحث العلمى، لجأنا إلى الأقدمية كمعيار فيمن يتحكم من هؤلاء الأساتذة في مقدرات أعضاء هيئة التدريس من الشباب الواعد، وراح كل أستاذ في هذه اللجان العلمية يُصدر مجلة علمية محكمة، أو يشترك مع غيره في إصدار هذه المجلة العلمية، ومن يرغب في الترقية إلى درجة علمية أعلى عليه أن ينشر أبحاثه في هذه المجلة العلمية أو تلك وبالعملة الحرة، وبكلفة عالية وراحت النفوس والجيوب تتضخم حتى دون دفع أدنى ضرائب عن مكاسب هذه المجلات العلمية المحكمة من أصحابها- اقصد من أعضاء هذه اللجان العلمية الدائمة.***

***ولا شك في أن بقاء المسئول في موقعه فترة طويلة- وفي معظم الأحيان طويلة* *جدا- كان السبب الرئيسي في غياب قيادات الصف الثاني في الوطن العربي، ومن هنا أصبحت مشكلة التغيير غاية في الصعوبة فلو أننا نظرنا إلى أي موقع إدارى سواءً أكان كبيراً أو صغيراً لاكتشفنا أن التغيير مشكلة فالمدير الأوحد لم يعط فرصة لكى يظهر أحد بجواره، إنه يحتكر القرارات، ويحتكر الجزاءات ويحتكر الترقيات والمرتبات والسفريات وقبل هذا كله يحتكر المستقبل ولهذا يمنع ظهور قيادات بديلة حتى يظل الموقع في حاجة إلى عبقريته.***

***وقد ترتب على ذلك تراكم الأجيال بعضها فوق بعض، وتساوت الخبرات بين من جاء للعمل منذ عشرين عاماً ومن جاء منذ خمس سنوات، لأن الجميع في صف واحد وهذا أدى إلى اتساع دائرة الصراعات والمعارك والتصفيات لأن كل إنسان يريد فرصته حتى ولو كانت على أشلاء الآخرين، ولعل ذلك هو السبب في هذه المنافسة الشرسة في مواقع العمل أمام تراجع الفرص وتدنى أساليب الوصول، واحتكار البعض للمواقع القيادية حتى إشعار آخر.***

***ولابد أن نعترف أن التعامل بهذا القدر الشديد من الأنانية كان سبباً رئيسياً وراء حالات الإحباط والاكتئاب التي أصابت مواكب كثيرة من أجيال الشعوب العربية المتعاقبة، فكل جيل يشعر أن الطريق مسدود أمامه وأن الحلم مستحيل، وأن باب الأمل مغلق.***

***ومنذ سنوات طرحت الحكومة المصرية – على سبيل المثال- مشروعا لتعيين مساعدين للوزراء لكي تتشكل منهم كتيبة من وزراء المستقبل، ودارت أحاديث كثيرة حول هذا المشروع ولم يتحقق فيه شيئ، فلا الحكومة بحثت عن وجوه جديدة، ولا طلبت من الوزراء تعيين مساعدين لهم، ولا الوزراء أنفسهم أرادوا ذلك ورغبوا في تحقيقه، وماتت المحاولة في مهدها. وكيف يُكتب لها النجاة أبواق والأنانية والحيطة والحذر تحيطها من كل جانب وتعتبرها قاطعة لرزقها في الحياة؟!.***

***وبرغم أن القرار أو الفكرة لم تتحقق كما أعلنت الحكومة المصرية، إلا أن هناك مواقع كثيرة في الدول العربية الشقيقة ظهرت فيها كائنات غريبة كانت في يدها وتحت أقدامها عشرات المسئوليات والأعمال التي لا يمكن أن يقوم بها شخص بمفرده، ولكنها لعنة الأنانية وحب الذات العربية والعنترية، وتمركز الإدارة حول شخص بعينه، يرى أنه حاز كل القدرات ليمارس كل الأعمال.***

***إن أسباب أزمة عدم الثقة بين الأجيال في المجتمع العربي واضحة ومعروفة ولعل أخطرها هو ذلك الإحساس المتضخم بالأنانية بحيث أن كل إنسان يجلس في مكان لا يتصور فيه أحد غيره ولعل البقاء لفترات طويلة في مكان ما قد ترك إحساساً يشبه اليقين أنه لا يوجد أحد بعده، أو يصلح بديلاً عنه لتسيير دفة الأمور في هذا المجال أو غيره.***

***ولنا الآن أن نتصور وطناً عربياً كبيراً بكل تراكماته الحضارية والإنسانية المتنوعة ومواهبه الفريدة وهو يعانى مشكلة الكفاءات والقدرات والمواهب ابتداءً بالإدارة وانتهاءً بالكتابة، أليس شيئاً مخجلاً أن نحاول البحث عن شركات أجنبية قادرة على إدارة النظافة وجمع القمامة من شوارع بلادنا المحروسة؟!، أليس شيئاً مزعجاً أن نلجأ إلى الجامعات الأمريكية لمساعدتنا في وضع برامج تدريبية للقيادات المدرسية في كافة مؤسساتنا التعليمية؟. ونتساءل وبصراحة هل فقدنا كل شيئ- حتى ثقافتنا ولغتنا العربية؟!.***

***هذا الوطن العربي الواسع الرهيب بكل إمكاناته يمكن أن يصاب بما يشبه العقم ثم بعد ذلك نقول ليس لدينا صف ثان، نعم ليس لدينا صف ثان، ولكن من المسئول عن هذه الأزمة في الوطن العربي؟.. ومن القادر على علاجها؟، ومن أين يبدأ العلاج؟، هذه ورقة العمل للإجابة عن هذه الأسئلة وتنحصر كلماتها في أنه وعندما تتخلص الأجيال من أنانيتها، وعندما يُدرك كل مسئول في موقعه أنه حجر في بناء ضخم، وعندما يتأكد كل من يعتلى كرسي المسئولية أنها أمانة لفترة محددة، والأمانة تقتضى أن يسلمها قبل أن يمضى لفارس غيره، وعندما نشعر جميعاً أننا أبناء وطن عربي واحد هو من حقنا جميعاً.. إذا حدث ذلك سوف نجد عشرات المواهب والنماذج المشرفة في الإدارة، والكتابة والبحث العلمي وغيرها في أنشطة المجتمعات العربية***

* توافر الشفافية وتبنى معايير المحاسبة الدائمة لتحقيق هذه الشفافية في ضوء الالتزام بميثاق شرف أخلاقي على عدة مستويات: مستوى الفئات المجتمعية المستفيدة (الجمهور)، ومستوى العلاقات بين هذه التنظيمات المجتمعية بعضها والبعض الآخر، وثالثها الالتزام على مستوى العلاقة بين هذه التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع العربي وبلاده المختلفة ومشكلاتها وطموحاتها وأيضاً التزاماتها الخارجية مع بقية المجتمعات الإنسانية المعاصرة.
* تبنى مشروعات مشتركة بين الأحزاب السياسية العربية الحاكمة والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في الوطن العربي، فعلى سبيل المثال يمكن تبنى إشهار جمعيات أهلية مهنية وحرفية وصناعية لتدريب الشباب المتعطل عن العمل وتدعمها حكومات الدول العربية مما يدعم ويضمن إستمراريتها ويوفر المخصصات المالية لنجاحها في أداء مهامها بدلاً من التوسع في مشروعات التدريب التحويلي لمختلف فئات المجتمع العربي التي تشرف عليها الصناديق الاجتماعية القومية بالبلاد العربية والتي لم تأت بنتائج مثمرة حتى الآن في زيادة القدرة والطاقة الإنتاجية بين الشباب. وفي خطوة تالية لإنشاء هذه الجمعيات الأهلية المهنية والحرفية، وفي ضوء مشروع حضاري وخطة إستراتيجية قومية عربية تتبناها الحكومات العربية يمكن إيجاد صيغة شراكة بين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والحكومية- في صيغة أسهم مثلاً- في إقامة الصناعات الصغيرة وتعمل فيها الفئات المستحقة للعمل والقادرة على الإنتاج في سوق العمل والعمالة في الوطن العربي.

***- العمل على إنشاء هيئات قومية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العربي كإحدى مؤسسات الدول المعنية برقابة الجودة على كل المؤسسات التعليمية (الأهلية والحكومية والخاصة). ويجب تحديد مهام هذه الهيئات تحديداً دقيقاً وبما يحقق كفاءة الأداء والجودة والتطوير المستمر، لمؤسسات ونظم وبرامج التعليم ومخرجاته. ويجب العمل على أن تكون هذه الهيئات مستقلة تماماً عن الوزارات المختلفة حتى تكتسب ثقة المجتمع العربي وأفراده وتنظيماته، وحتى يكون عملها* *في إطار من الحيادية والشفافية. وتحدد هذه الهيئات ومبادئ الرقابة والمتابعة والتقييم الدوري للاعتماد وسبل تطويرها. ويجب أن تشارك الجمعيات الأهلية المتخصصة في التعليم في لجان التقييم والمراجعة التابعة لهذه الهيئات القومية المتخصصة. ويجب أن يقدم خبراء التعليم في مجتمع الأمة العربية إرشادات محددة للقائمين على عمليات التقويم في مجال التعليم في الوطن العربي.***

***- كما أنه يجب إعادة النظر في التدريب التحويلي للشباب من خريجي الجامعات الذين يعانون البطالة لأن كل منهم في انتظار "وظيفة" في مجال تخصصه المكتظ بالعمالة! أن هدف البرنامج التحوياي هو تدريب الشباب على حرف يستطيع بها مواجهة الحياة في الوطن العربي.***

***ونناقش هنا فكرة البرنامج التدريبي: هل الأولى أن أدرب خريجي الكليات النظرية على الحرف ليعملوا في هذا المجال الذي يتعرفون عليه للمرة الأولى نظرياً وعملياً بينما طوابير العاطلين من خريجي المدارس والمعاهد الصناعية تستطيل لتبلغ عشرات الآلاف؟! البرنامج سيتم على مراحل تستغرق عدة سنوات، فلتكن الأولوية لهذه الفئة غير المدربة عملياً ولكنها على الأقل نالت حظها من الدراسة النظرية في مجال الحرفة ومن حقهم أن تكون لهم الأولوية في التدريب العملي ليكتمل تأهيلهم وسيكون خريجي المعهد الفني أسرع في استيعاب الجانب العملي لما درسه نظرياً. إلى جانب أن هذا التدريب التحويلي بصورته الحالية لن يكون حلاً للبطالة ولكنه حل لمجموعة على حساب نفس العدد من مجموعة أخرى مع ثبات أعداد العاطلين إلى جانب إهدار لسنوات الدراسة التي تلقاها خريجو الجامعات الذين يمكن تأهيلهم في مجالات أقرب إلى تخصصاتهم وليس العمل الحرفي في سوق العمل العربي.***

***إن طابور العاطلين من خريجي الجامعات والكليات النظرية- بل وبعض الكليات العملية حالياً- هو نتيجة لتخطيط عقيم ومخالف لاحتياجات سوق العمل في سوق العمل العربي.***

***ثم أن هناك دعوة إلى ضرورة التخطيط لبرامج التعليم بشكل عام لتؤدى في النهاية* *إلى خدمة المجتمع العربي وسد احتياجات سوق العمل ومتطلباته. وإلا فإن برنامج التدريب التحويلي سيستمر إلى ما لا نهاية دون تحقيق النتائج المرجوة منه في شتى البلاد العربية.***

* نشر الوعي بين الجماهير من أعضاء الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي بضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية المعاصرة والتي لها تجارب أكثر في تعميق مفهوم الشراكة بين الحكومة وقطاع العمل التطوعي والنقابي لمواجهة المشكلات المجتمعية والتصدي لها بوسائل عملية، وبصفة خاصة مشكلات التلوث البيئي في المجتمع العربي، وفي هذا المجال فالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية مطالبة- أكثر من أي وقت مضى- بتعميق مفهوم الخدمة العامة في نشر الوعي البيئي والصحي بين الأفراد العرب، حيث يمكن للبرامج الحزبية أن تضع الخطط وتضع أيضاً في حساباتها التعاون مع التنظيمات المهنية والجمعيات الأهلية والأفراد المنتمية لها كأحد الآليات الهامة لتدعيم فكرة الشراكة المجتمعية في مواجهة المشكلات البيئية في الوطن العربي.

***إن مواجهة مشكلات البيئة تتطلب عدة ضوابط مهمة منها الضوابط القانونية وضرورة التوسع في فرض غرامات مالية للحد من ارتكاب المخالفات البيئية، وتوافر الوعي البيئي لدى المواطنين العرب وتنمية هذا السلوك لديهم عن طريق ربط هذا السلوك البيئي بالوازع الديني ليزداد ارتباط المواطنين بالمحافظة على البيئة ويتفاعلون إيجابياً معها. كما يمكن لوسائل الإعلام زيادة المساحة الزمنية المخصصة لبرامج التوعية البيئية. وعلى أنه من الأهمية بمكان استخدام عنصر الردع القانوني لمواجهة مخالفات المواطنين الذين يسيئون للبيئة. ويجب أن تتكاتف جميع الجهود للقضاء على ظواهر التلوث البيئي وزيادة وتكثيف التعاون والتنسيق بين كافة أطراف الشراكة المجتمعية الفاعلة للوصول لحلول ممكنة للمشكلات البيئية بالوطن العربي.***

***وفي قضية تلوث البيئة الإنسان هو المشكلة والحل لأنه هو وحده القادر على إصلاح ما أفسده، وتعتبر التربية البيئية للأطفال من أهم عوامل إصلاح هذه البيئة في الوطن العربي.***

***فلابد أن يتلقى الأطفال هذه التربية داخل الأسر وأيضاً في مرحلة ما قبل المدرسة (الروضة) وتستمر في المراحل الدراسية المختلفة لتكون جزءاً مهماً وأساسياً من المناهج الدراسية ذات الطبيعة التطبيقية وليست النظرية فقط، ذلك أن الأطفال في هذه المرحلة العمرية من التعليم الابتدائي وما قبله تكون لديهم قدرة عالية على الاستجابة للمفاهيم الجمالية في كل ما يحيط بهم من نبات وحيوان ويؤثر على سلوكهم نحوها في المستقبل. وتتجه التربية البيئية للأطفال العرب في المدارس إلى تحقيق هدفين: الأول هو تعريف الإنسان العربي باحتياجاته من البيئة العربية التي يعيش فيها، فهو في حاجة إلى هواء نقى خالٍ من المواد السامة وإلى ماء نظيف خالٍ من الملوثات، ومأوى صحي يحميه من تقلبات الجو، وغذاء تتوافر فيه كل العناصر اللازمة لسلامته، أما الهدف الثاني فيتناول مظاهر سوء استخدام الموارد بكل أنواعها سواء أكانت تتعلق بالتربة الزراعية أو المصادر المائية أو الحيوانات والنباتات أو الاعتداء على الأرض الزراعية أو المساحة الخضراء أو تلويث الهواء، وتشمل الاعتداءات على البيئة أيضاً التلوث الثقافي الذي يتناول العادات والسلوكيات غير السليمة والخرافات السائدة في بعض المجتمعات العربية.***

***وفي إطار العمل على مواجهة آثار التلوث الناجم عن تراكم المخلفات الزراعية والمخلفات الصلبة، بدأت وزارات البيئة في الوطن العربي في البحث عن تطبيقات تكنولوجية متقدمة للتعامل مع هذه المخلفات التي يتم التخلص منها الآن بالحرق المكشوف أو تخزينها في مقالب لا تتوافر فيها عناصر الأمان البيئي ، مما أدى إلى تفاقم الآثار السلبية لهذه المخلفات خلال الفترة الماضية عاماً بعد عام، وظهرت التراكمات التاريخية للقمامة في عدد من البلاد العربية وهي من مصادر التلوث الخطيرة وعرضه دائمة للاشتعال والذي يهدد تلك التجمعات في المحافظات والولايات العربية المختلفة.***

***والتكنولوجيا الجديدة التي تسعى الدول العربية إلى تطبيقها يمكن أن تسهم في احتواء جزء كبير من هذه المشكلة، حيث بدأت وزارات البيئة في البلاد العربية في* *تطبيق مشروع تجريبى مع الشركات الألمانية وغيرها من الشركات الأجنبية للاستفادة من التراكمات التاريخية للقمامة ومن المخلفات الزراعية لإنتاج أسمدة عضوية منها باستخدام آلات حديثة تقوم بعمليات الفصل والغربلة وفرم المخلفات والاستفادة من المخلفات المعدنية الموجودة بكثرة في هذه المقالب، وهذه المعدات من الممكن أن تتعامل مع المخلفات الزراعية بكل أنواعها وكذلك من الممكن حفظ المخلفات الخضراء واستعمالها بعد فترة كعلف حيواني في البلاد العربية.***

* اعتماد آليات الشراكة المجتمعية في عقد المؤتمرات القومية لدعم القضايا التربوية المطروحة في المجتمع العربي، حيث يشارك رجال الفكر والسياسة وأعضاء الأحزاب السياسية وممثلون للنقابات المهنية المختصة والجمعيات الأهلية في الوطن العربي في لقاءات مباشرة لتدارس الأمور والعمل على تضافر الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة لهذه المؤتمرات القومية في شتى المجالات التي تهم بلدان الوطن العربي.
* خصخصة بعض الخدمات التربوية بالمدارس الحكومية، وترك البعض منها لجهود النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية في الوطن العربي، وتبادل المشورة والمناقشات العامة حول "إشكالية خصخصة التعليم"، خاصة في مراحله الأساسية، فخصخصة التعليم في الوطن العربي تحكمها آليات السوق، غير أن ضبط السوق والرقابة عليه من جانب الدول العربية يعتبر أمراً ضرورياًُ لكيلا تنحرف الأنشطة ولا تتحول إلى الاحتكار أو الاستغلال، وتظهر هنا رؤية أن فلسفة الدولة في الاقتصاد الحر تظهر في المسئولية ضمان أن تكون الحرية الاقتصادية ملتزمة بقواعد العدالة والنزاهة دون أن تنحرف أو تحور لصالح من بيده قوة المال ضد المجتمع العربي وأبنائه، فالدول العربية وحكوماتها لها دور محوري في المحافظة على مصالح الجماهير العربية، أو هكذا يجب أن يكون، والتعليم مسئوليتها الأولى، وترشيد الإنفاق عليه مسئولية مجتمعية، ومن ثم فعند تطبيق آليات السوق وقوانين العرض والطلب من أجل ترشيد الإنفاق في مجال التعليم العربي يجب أن تضمن الحكومات العربية حقوق الفقراء في حصول أبنائهم على الخدمات التعليمية الكاملة عن طريق استعادتهم الرسوم والمصروفات الدراسية التي تدفع للمدارس الخاصة في الوطن العربي، فالعبرة في هذا الأمر تكمن في تمويل الفرص التعليمية لأبناء المجتمع العربي ومشاركة الحكومات العربية في التمويل، وضمان تكافؤ الفرص والعدل التعليمى بين أفراد المجتمع العربي، وعندئذ تصبح قضايا مثل خصخصة التعليم أو خصخصة جزء من الخدمات التعليمية أو زيادة الرسوم الدراسية، أو الأخذ بنظام السندات التعليمية بمثابة مداخل جيدة لترشيد الإنفاق في مجال التعليم في الوطن العربي.

***وترى ورقة العمل الحالية أهمية قصوى لتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها في نظام التعليم المفتوح، فلا يخفي على أحد الرؤى البحثية والأفكار الفلسفية عبر الزمن التي أكدت مدى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في كافة المجتمعات الإنسانية وبصفة خاصة أهمية التعليم في ذلك الاستثمار، وهناك ضرورة للاهتمام بأربعة محاور رئيسة تجعل من التعليم منظومة متكاملة لتصل إلى الأهداف المرجوة منه في تقدم الشعوب العربية، وهي: المحتوى المعلومات في منظومة العملية التعليمية ومدى أهميتها في كافة أنماط التعليم في الوطن العربي، وتنادى ورقة العمل هنا بالتركيز على أنماط ثلاثة في هذا المجال هي التعلم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات وباستخدام* *الحاسب وباستخدام شبكة الإنترنت، وفي هذا النمط الثالث المتعلق باستخدام شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" في التعلم هناك كثرة من الخدمات التي يمكن أن يقدمها الإنترنت ومنها خدمة التعليم عن بعد، وتوفير متطلبات النجاح فيه، ونشير هنا إلى أهم سمات التعليم المفتوح وأهميته من حيث قدرته على توفير فرص التعليم لأي فرد، فالتعليم المفتوح يكفل فرص التعليم المستمر بين أفراد المجتمع من خلال وسائل عديدة منها المطبوعات الورقية والبث عبر شبكات الإذاعة وشريط الكاسيت عن طريق الفاكس والبث من خلال القنوات التعليمية بالتليفزيون وعن طريق الأقراص المرنة وبالبريد الإلكتروني وعن طريق الإنترنت ، إلى جانب تكنولوجيا الاجتماعات من خلال الكمبيوتر.***

***وتشير ورقة العمل الحالية إلى ضرورة وجود ضوابط في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام التعليم المفتوح لتوفير عوامل نجاح التعليم عن بعد من خلال إعداد المنهج والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والوسطاء والطاقم المدعم إلى جانب الإدارة العليا، وتتمثل هذه الضوابط في هذا المجال في:***

* ***الضوابط العامة مثل توفير البنية الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتخصصين اللازمين في مجال التشغيل والإدارة التكنولوجية في النظام التربوي العربي.***
* ***النظام الدراسي وقدرته على تطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات وطرح البرامج للتسجيل في نظام التعليم المفتوح في النظام التربوي بالوطن العربي.***
* ***ضمان الجودة والاعتماد، وفي هذا الصدد نقترح أن تتم برمجة مجموعة قواعد بهدف ضمان جودة ما يقدم من برامج، ويمكن أن توضع هذه النماذج في المواقع المقترحة للتعليم المفتوح بشبكة معلومات الجامعات العربية.***
* ***هناك ضرورة في وجود شراكة مجتمعية لإعلاء الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات: ماهيتها، نظم الحسابات وتكنولوجيا البرمجيات، ودور هذا كله ببرامج التعليم المفتوح وأساليبه، وكيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم* *المفتوح في الوطن العربي؟، وما أهم آليات تفعيلها؟، فمن خلال الخبرات المعاشة نستنتج عدم وضوح الفلسفة التي يسير عليها العمل في هذا المجال من ناحية الفكر، ومن ناحية المفاهيم في الوطن العربي.***

***وهناك الكثير من المفاهيم، والتي يجب التركيز بإبرازها في نظام التعليم المفتوح وهي (التعليم الإلكتروني E-Learning)، (الجامعة الافتراضية Virtual University)، و(الفصل الافتراضي Virtual Classroom)، إضافة إلى Remote Learning, Remote Education, Distance Education, Distance Learning, Computer-based Education, Computer-based Learning-self- based Education، إضافة إلى مفاهيم أخرى مثل: Multi professional Education, Problem-Based Learning self Learning.***

***ومن منظور علم التربية فإن مصطلح "التعليم المفتوح Open Education" ينظر إليه كأحد أنواع "التعليم اللانمطى Informal Education"، ومن ثم يجب تفعيل دور الشراكة المجتمعية العربية في نمط "التعليم المفتوح Open Education" وما يتضمنه من مدارس بدون جدران والفصول المفتوحة والمدارس الحرة والمدارس المرنة، ودورها في تحقيق أهداف التعليم المستمر (Continuing Education)، وهذا التعليم المستمر يعتمد عدة أساليب لتحقيق أهدافه أهمها أسلوب التعلم الذاتي والتعلم عن طريق المجتمع، والتعلم عن بعد، وهذه تعتمد بدورها على العديد من الوسائط ومنها الوسائط التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات التي تلبى بدورها متطلبات إعداد المقررات الدراسية تكنولوجياً (E-courses) في منظومة التعليم في الوطن العربي.***

***وهكذا فإن تحديث التعليم العربي في عصر العولمة يعتمد، وبشكل كبير على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا نظم الحاسبات، واستخدام الإنترنت، إضافة إلى استخدام تكنولوجيا البرمجيات والتدريب في النظام التربوي العربي، فهناك* *ثلاثة أنواع من التكنولوجيا المستخدمة في مجال التعليم في الوطن العربي عموماً، وفي نظام التعليم المفتوح فيه على وجه الخصوص وهي تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا نظم الحاسبات، وتكنولوجيا البرمجيات، وأهم متطلبات النجاح في هذا الأمر في النظام التربوي في الوطن العربي هي:***

***- توفير أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ممن يملكون الرغبة والتدريب المسبق على استخدام تكنولوجيا المعلومات، للاستعانة بهم في نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي .***

***- إعداد المناهج والمقررات التعليمية وصياغتها على وجه الخصوص لتتلاءم مع نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي، ويجب أن يتوافر فيها الشروط اللازمة لإمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات في برامجها ونوصى هنا بإعداد المقررات في ظل نظام التعليم المفتوح على أساس من القدرات (Competency-based Approach) في منظومة التعليم في الوطن العربي.***

***- تطوير وسائط تعليمية تقابل احتياجات الطلاب بشكل فعال، وعلى أن تراعى هذه الوسائط بعدى الكلفة والتطور العلمي، وبما يتفق مع فلسفة نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي.***

***- التفكير في كيفية خفض الكلفة العالية اللازمة لتوفير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في نظام التعليم المفتوح في الوطن العربي في جوانبها المتعددة من بنية أساسية ومن متخصصين وقواعد بيانات وحاسبات إلكترونية وغيرها، ويمكن الاستفادة من الشبكة العربية للتعليم والتدريب عن بعد من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات ومواقعها المنتشرة في شتى أنحاء البلاد العربية من أجل تفعيل نظام التعليم المفتوح في جوانبه المتعددة في أرجاء الوطن العربي.***

- ترى ورقة العمل الحالية أن تدعيم القضايا التربوية المطروحة في الوطن العربي ومواجهتها تتطلب العودة إلى التمسك بمبادئ العقيدة الإسلامية، والتي ينبغي أن تشكل الإطار الذي تدور من خلاله كافة مناشط التربية والتعليم والحياة في البلاد العربية، وعوامل الالتزام بين المواطنين في الوطن العربي. وعلى ضوء هذا التوجه تنظم الأفكار من أجل الوصول إلى نمط الشراكة المجتمعية المطلوبة لتدعيم هذه القضايا التربوية المطروحة الآن في الوطن العربي. وإذا كانت ثقافة الفقر قد تملكت شبابنا المتعلم، فلهؤلاء الشباب في أنبياء الله ورسله المثل الأعلى في السعي المطلوب لممارسة أي عمل مفيد للبشر، فهذا سيدنا نوح عليه السلام صنع السفينة بيده، وسيدنا إبراهيم عليه السلام كان يحسن البناء، فهو الذي رفع القواعد من البيت الحرام بمكة المكرمة بيده ومعه ابنه إسماعيل عليه السلام، ويوسف عليه السلام الذي أحسن تدبير أمور المعيشة بين الناس، وداود عليه السلام الذي عمل في صناعة الحديد وكان يأكل من عمل يده.

- مقاومة ثقافة الفقر تتطلب مساعدة الإنسان على السعي إلى العمل- أي عمل- فهو السبيل إلى تحصيل الرزق والتمكن من العيش. ويجب أن يكون هدف الإنسان العربي في الحياة هو العمل المثمر من أجل التمكن في الأرض وعمارتها والأخذ بأسباب القوة فيها في ضوء نسق قيمي والتزام أخلاقي يأمر الإنسان بالعمل. وهناك الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي تأمرنا بالعمل والإخلاص فيه، ومن هذه الآيات- على سبيل التذكير- (هُوَ الذي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا في مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)(الملك:15)، (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا في الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (الجمعة:10)، (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً) (النبأ:11)، (وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ في الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ في سَبِيلِ اللَّهِ) (المزمل: من الآية20) ، (يَا أَيُّهَا الْأِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاقِيهِ) (الانشقاق:6)، (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (التوبة:105)، (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ) (يّـس:35).

وفي هذا الإطار هناك رؤية في أن أي سلوك للفرد المسلم أو الجماعة المسلمة لا يتسق مع التصور الإسلامي لقضايا الكون والحياة هو سلوك منحرف عن الثقافة الإسلامية. ومن ثم وجب توجيه سلوك الأفراد تجاه الأعمال والمهن في المجتمع العربي في ضوء هذا التصور الاجتماعي من المنظور الإسلامي، فحاجات الناس وضروراتهم تحتم ضرورة تقبل كافة الأعمال والمهن وبالمعطيات الجديدة التي تقتضيها ظروف الزمان والمكان، فالمنح والمعونات الأجنبية قد نضبت، والقروض قد شحت، ولا ملاذ آمن لمجتمعنا العربي سوى العمل الشاق والإخلاص فيه، والانتباه إلى الشراكة المجتمعية الفعالة في مواجهة القضايا المعاصرة في الوطن العربي.

***وفي إطار الاهتمام بتطوير كليات التربية في البلاد العربية من أجل الارتقاء بعمليات إعداد المعلم العربي، نورد ثمة اقتراحات لتطوير كليات التربية في كافة الدول العربية، ولتفعيل الشراكة المجتمعية في هذا التطوير المنشود، ونعرضها في المحاور الثمانية التالية :***

***أولاً : لوائح كليات التربية، ومقرراتها الدراسية في البلاد العربية:***

***- هناك ضرورة ملحة لتوحيد لوائح كليات التربية في الوطن العربي، أو على أقل تقدير وضع حد أدنى للاتفاق بين اللوائح المختلفة لكليات التربية من خلال العمل على وضع برنامج جديد لإعداد المعلم بكليات التربية تكون مدة الدراسة فيها خمس سنوات، ويدرس خلالها الطالب – في ضوء النظام التكاملي – المقررات التخصصية والتربوية والثقافية، وعلى أن تشغل المقررات التخصصية التي تهدف إلى جعل المعلم إنساناً متخصصاً نسبة ( 75 % ) من عدد الساعات الدراسية المتضمنة بهذا البرنامج، وتشغل المقررات التربوية التي تجعل المعلم إنساناً مهنياً نسبة ( 20 % ) منها، والمقررات الثقافية التي تهدف إلى جعل المعلم إنساناً مثقفاً نسبة ( 5 % ) من عدد هذه الساعات الدراسية المتضمنة في برنامج إعداد المعلم بهذه الكليات في البلاد العربية المختلفة.***

***- ضرورة تضمين المقررات التربوية التي يشتمل عليها برنامج إعداد المعلم بكليات التربية في الوطن العربي مقررات في التربية الإسلامية واللغة العربية، والتربية* *السكانية، والتربية البيئية، والتربية الترويحية والتعليم عن بعد، وتعليم الكبار من منظور حضارى .***

***- دراسة الحاسب الآلي لجميع طلاب كليات التربية في الوطن العربي، وفي جميع التخصصات والشعب الدراسية أصبح مطلباً ملحاً وأمراً هاماً ومتطلباً أساسياً لتقدم الشعب العربي.***

***- هناك ضرورة في أن يتضمن برنامج إعداد المعلم بكليات التربية في الوطن العربي الكثير من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتي تشكل عناصر فعالة في تقوية مفهوم المنهج الموازى للمنهج المدرسي الرسمي . ويجب على كليات التربية في الوطن العربي أن تعود طلابها على مبادئ المنهج الموازى وأهدافه التي تسعى إلى تحسين إتقان المعلومة وتوظيفها والوصول إلى توثيق الصلة بين المتعلمين وبيئاتهم الخارجية من أجل فهم أفضل للأمور البيئية والسكانية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربي.***